الى ساعة فان حصول النظر اليه من المولى في الاستقبال لازم
لطلبه النظر منه فذكر اللازم واريد الملزوم منه قوله من حيث
الظاهر والا فهو في الحقيقة انشا فلا يوصف بالتكذيب حسبه
تامل قوله في كثير ومن غير الكثير ان المسند الخبري قد يكون مفردا
وقد يكون جملة والمسند الانشائي لا يكون الا مفردا ع س و
ف قوله بمنزلة الملكة اعلم ان للملكة معنيين احدهما ما يكون
فيما من شانه ذلك باعتبار جنسه بان يكون جنسه شانه ذلك
والثاني ما يكون فيما من شانه ذلك باعتبار تشخصه فعلى الاول
يتصف الوصل بين الجملتين بالملكة لان جنس الجملتين شانه
الوصل وعلى الثاني لا لانه ليس من شان الشخص من الجملتين
الوصل فان الجملتين اذا كان بين كل منهما كمال الانقطاع ليس من
شانهما الوصل فقوله هنا بمنزلة الملكة دون الملكة باسقاط
منزلة بالنظر بمعنى الثاني وقوله في المطول الملكة بدون منزلة
بالنظر بمعنى الاول لكن هذا انما يتم اذا كان المراد بما من شانه
ان اللائق به ذلك لكن المتبادر من كلامهم ان المراد به امكان
ذلك لان الجملتين اللتين بينهما كمال الانقطاع يمكن فيهما
الوصل وان لم يحسن بلاغة فمن شانهما الوصل بهذا المعنى ففيهما
ملكة الوصل لا انها هو بمنزلتها وبعضهم وجه زيادة منزلة
بان تقابل العدم والملكة انما يكون في الامور الموجودة الخارجية
بخلاف الامور الاعتبارية كالفصل والوصل فلعله يحتاج الى تاويل
عبارة المطول قوله الوصل عطف بعض الجمل على بعض اي فيما من
شانه ذلك اي عطف بعض الجمل على ذلك اذ هذا القيد معتبر
في كل ملكة كما في العمى عدم البصر عما من شانه البصر لا مطلقا
والا لكان الجدار اعمى وانما تركه المص هذا القيد لانه ذكرنا بعينه
وهو الجمل فان من شانها العطف بعضها على بعض وقد تردد في

شرح

في شرح المقاصد في ان هذا القيد اذا ذكر في التعريف ما يفيده
هل يغني عنه او لا بد منه وان وجد ما يبينه قوله اي حكم
الاعراب اي سبب حكمه قوله مثل كونها خبر مبتدا فالرفع مثلا
اعراب وحكمه كونه خبرا قوله كالمفرد لما احتاج هذا القياس الى
ان تكون الجمل بمنزلة المفرد اشار الى ذلك في المطول حيث ادعى
ان كل جملة لها محل من الاعراب واقعة موقع المفرد لكن اورد
عليه ان هذا لا ياتي في خبر ضمير الشان ولا في الجملة الواقعة حالا
التي لا ضمير فيها نحو اتيتك والامير قايم واجيب بان المراد بالوقوع
موقع المفرد ان يكون المفرد هو الاصل في ذلك الموضع والاصل
في الحال والخبر الافراد الا ان الرضي نازع في كون الاصل في الخبر
الافراد ع س قوله وجب عطفه عليه يشكل على تخيير النحاة
بين العطف وتركه في نحو زيد كاتب شاعر مما تعدد فيه الخبر
المفرد فاما ان يحمل الوجوب بالنسبة للمفرد على الوجود الاستحساني
ويفرق بين المفردات والجمل بان فاما والجمل بان المفردات
معربة لفظا فاعرابها يدل على التشريك فلم يحتج العطف على
التشريك بخلاف الجمل ليس فيها اعراب حتى يدل على التشريك
فلا بد من العطف ليدل عليه وايضا هي مستقلة فلا يدل على
تعلقها بما قبلها الا العطف واما ان يحمل الوجوب عند
قصد التشريك وملاحظته واما اذا لم يقصد ولم يلاحظ فلا
يجب العطف وتخيير النحاة بالنظر لعدم القصد فان قصد وجب
العطف ع س قوله وشرط كونه مقبولا الخ وكذا عطف المفرد
شرط كونه مقبولا اذ لا يحسن نحو زيد كاتب وشاعر وكاسب انتى قوله
يكتب اي يشتر قوله من التناسب وهو التناسب وهو تاليف
الكلام ع س قوله ما يدل على التشريك اي المعنوي قوله
وحتى افاد انه يعطف الجمل الا ان الشيخ صرح بانها لا تعطف الجمل ع س

Copyright © King Saud University